المركزي المصري : ارتفاع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة

القاهرة - «كونا»: قال البنك المركزي المصري أمس ان صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى مصر خلال الربع الثالث من العام المالي 2012-2013 ارتفعت بنسبة بلغت 456 في المئة لتصل 1.074 مليار دولار مقابل 193.3 مليون دولار في الربع الثاني.
واوضح بيان صحافي اصدره البنك ان صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة تراجع بنحو 32 في المئة خلال الربع الثالث من العام المالي 2012 - 2013 مقارنة بالربع المناظر له من العام المالي 2011 - 2012 والذي بلغ فيه 1.583 مليار دولار. وأشار التقرير الى تراجع وتيرة خروج الاستثمارات الاجنبية من مصر حيث بلغت صافي التدفقات الى الخارج نحو 1ر085 مليار دولار مقابل 2.270 مليار دولار بالربع السابق له. فيما بلغت صافي التدفقات الى الداخل نحو 2.159 مليار دولار في الربع الثالث مقابل 2.464 مليار دولار في الربع الثاني.

الفائض المتوقع يصل إلى 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

«الوطني» : الإنفاق العام يوفر دعماً للاقتصاد الكويتي رغم انخفاض مستواه المقدر في الميزانية

■ الانفاق الرأسمالي قد ينخفض بواقع 3 في المئة

قال تقرير البنك الوطني جاءت البيانات المفصّلة لميزانية الكويت للسنة المالية 2014/2013 «من أبريل إلى مارس» التي تم نشرها مؤخراً متماشية نوعاً ما مع التوقعات. وتشير تقديرات الميزانية إلى انخفاض في الإنفاق العام بواقع 1 في المئة مقارنة بميزانية السنة السابقة، ويعزى ذلك إلى الانخفاض المخطط له في الإنفاق الجاري. ورغم أن تراجع الإنفاق قد لا يعتبر خبرا سارا في الظاهر، إلا أن الواقع يبدو أكثر ايجابية.

وتابع: بحسب الميزانية، يقدر إجمالي الإنفاق العام بـ 21.0 مليار دينار، ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بميزانية السنة السابقة. ويشمل ذلك انخفاضاً في الإنفاق الجاري بنسبة 1 في المئة، وذلك نتيجة تراجع الإنفاق على الخدمات والسلع بواقع 7 في المئة مقارنة بالسنة الماضية مدفوعاً بتراجع تكلفة شراء الوقود. وبما أن الحكومة هي المزوّد الرئيسي للكهرباء في السوق المحلي، فإن هذه التكلفة تأخذ حيّزاً كبيراً في الميزانية حيث تمثل 15 في المئة من إجمالي الإنفاق الجاري. ومع استبعاد تكلفة شراء الوقود، يرتفع الإنفاق الجاري بحسب الميزانية بواقع 1 في المئة مقارنة بالسنة الماضية.

واضاف كما إن الإنفاق الجاري يشمل الرواتب والأجور للمدنيين والتي يقدر ارتفاعها بواقع 1 في المئة مقارنة مع مستواها للسنة السابقة. وقد تأثر هذا الارتفاع بتراجع الاعتماد التكميلي الذي يتم استخدامه أحياناً للمصروفات الطارئة أو من أجل تمويل الالتزامات المستجدة التي لم تكن مأخوذة في الاعتبار عند اعداد الميزانية. لذلك فإن البيانات قد لا تكون دليلاً قاطعاً لتوجه عام حول مصروفات هذا الباب في الميزانية. وتمثل الرواتب والأجور للمدنيين ما نسبته 28 في المئة من إجمالي المصروفات الجارية، اما كافة مصروفات التوظيف فتمثل 50 في المئة منها.

من المقدر أن ينخفض الإنفاق الرأسمالي للسنة الثانية على التوالي وذلك بواقع 3 في المئة مقارنة بالسنة الماضية ليصل الى 2.6 مليار دينار. ويرجع ذلك إلى تراجع الإنفاق الرأسمالي على الماء والكهرباء بنسبة 24 في المئة، والذي كان قد شهد تطوّراً سريعاً في السنوات الأخيرة نتيجة تهيئة مشاريع البنية التحتية الجديدة. ومن الجدير بالذكر أن مجمل الانخفاض في الإنفاق الرأسمالي يرجع إلى تخفيض الإنفاق على باب وسائل النقل والمعدات، حيث أنه من المخطط أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي على باب المشاريع الانشائية الأكبر وزناً بواقع 3 في المئة ليصل الى 2.2 مليار دينار. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه يتوقع تنفيذ بعض المشاريع الضخمة القادمة القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذه لا تظهر في الميزانية.

قد يشير التراجع الطفيف في المصروفات العامة الى أن السياسة المالية قد لا تكون محفزة بالمستوى المأمول للاقتصاد هذا العام، ولكن من المبكر استنتاج ذلك. أولا، إن إرجاء إقرار الميزانية حتى الشهر الرابع من السنة المالية جعل الإنفاق في الأشهر الأولى من السنة المالية الحالية محكوماً بمخصصات السنة الماضية، مما يجعله في حاجة للتعديل في الوقت الحالي.

ثانياً، فإن الإنفاق الفعلي عادة ما يأتي دون مستواه المعتمد في الميزانية. وبالفعل، فإن الانفاق الفعلي للسنة المالية السابقة 2013/2012 قد جاء دون المستوى المستهدف بنسبة 9 في المئة. وبالتالي، فإن الإنفاق الفعلي للسنة الحالية قد يأتي أعلى من السنة السابقة على الرغم من تراجع المصروفات المعتمدة في الميزانية.

وأخيراً وبغض النظر عن أرقام الميزانية، فإن أجزاءاً كبيرة من الإنفاق العام لا يعتبر تأثيرها كبيرا على الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا التحويلات الضخمة ما بين المؤسسات الحكومية مثل تكاليف شراء الوقود كما ذكر سابقاً والتحويلات إلى صندوق التأمينات الاجتماعية. وبانتظار التفاصيل المتعلقة بهذا الإنفاق، لا يمكن فعليا تقييم أثر الميزانية. أما في منظورنا، فنرى أنه هناك إمكانية كبيرة لأن يحقق الإنفاق المعتمد في ميزانية السنة الحالية دعما للاقتصاد هذا العام.

وفي الجانب المتعلق بالايرادات، تقدر الحكومة أن ترتفع الايرادات الإجمالية بنسبة 30 في المئة لتصل الى 18.1 مليار دينار، ويأتي ذلك نتيجة افتراض أعلى للانتاج النفطي، والذي من المتوقع أن يبلغ 2.7 مليون برميل يومياً في المتوسط مرتفعا بنسبة 23 في المئة عن العام الماضي. بينما تم تحديد متوسط أسعار النفط عند 70 دولارا للبرميل، متخطياً بذلك افتراضات السنة المالية 2013/2012 التي كانت 65 دولارا. وقدرت الحكومة أن تصل الايرادات النفطية الى 16.9 مليار دينار، بما يشكل 93 في المئة من الايرادات الإجمالية. أما الإيرادات غير النفطية، فمن المتوقع أن ترتفع بنسبة 4 في المئة لتصل الى 1.2 مليار دينار وذلك نتيجة ارتفاع الرسوم الجمركية ورسوم خدمات الكهرباء والماء ورسوم الخدمات الأخرى.

وبحسب التقديرات الحكومية، ستسجل الميزانية عجزا بمقدار 4.5 مليارات دينار في السنة المالية 2014/2013، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. اما توقعاتنا فتشير الى نتائج أكثر ايجابية خصوصا ان متوسط انتاج النفط قد بلغ 3.0 ملايين برميل يومياً في الربع الثاني من العام 2013، بينما بلغ متوسط أسعار النفط 101 دولار منذ شهر أبريل حتى منتصف اغسطس.

وعلى الرغم من ان الوقت ما زال مبكراً لوضع توقعات محددة عن الأسعار والانتاج، إلا أننا نتوقع أن تصل الايرادات النفطية الى 27.2 مليار دينار في السنة الحالية، أي أعلى بنسبة 61 في المئة من تقديرات الميزانية المتحفظة. كذلك الحال، من المحتمل أن تتخطى العوائد غير النفطية مستوها القياسي الذي سجلته في السنة السابقة عند 2.0 مليار دينار. ووفقاً لتقديراتنا، فإن هذه الايرادات قد تؤدي الى تحقيق فائض في الميزانية يصل إلى 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو فائض مرتفع جدا رغم تراجعه بواقع 25 في المئة مما كان عليه في السنة السابقة.

■ ارتفاع الإيرادات بنسبة 3 في المئة لتصل إلى 18.1 مليار دينار

الانفاق الفعلي مقارنة بالمصروفات المعتمدة في الميزانية

(٪ الانفاق الفعلي كنسبة من المصروفات المعتمدة للسنة المالية)

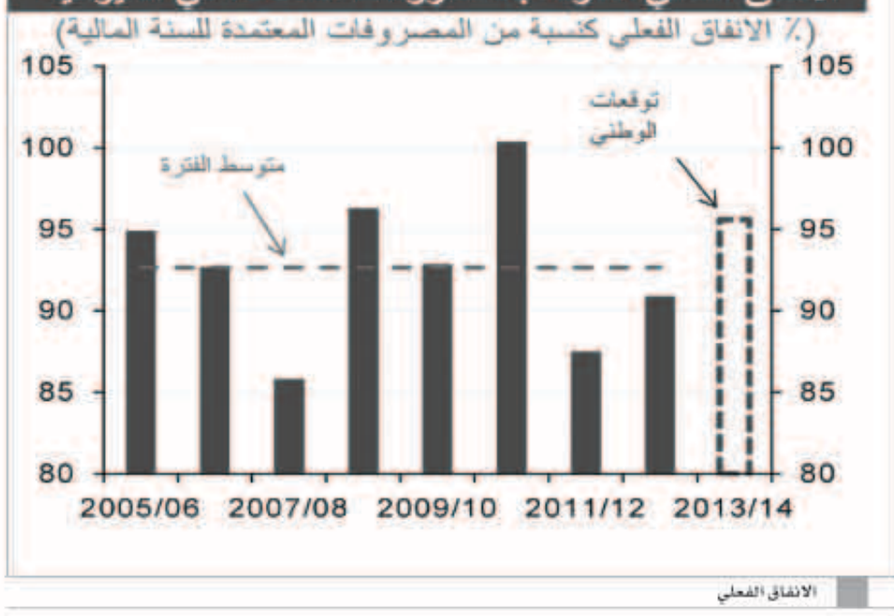

الانفاق الفعلي

الإنفاق الحكومي الفعلي

(٪ النمو السنوي، لا يشمل تحويلات صندوق التأمينات الاجتماعية)

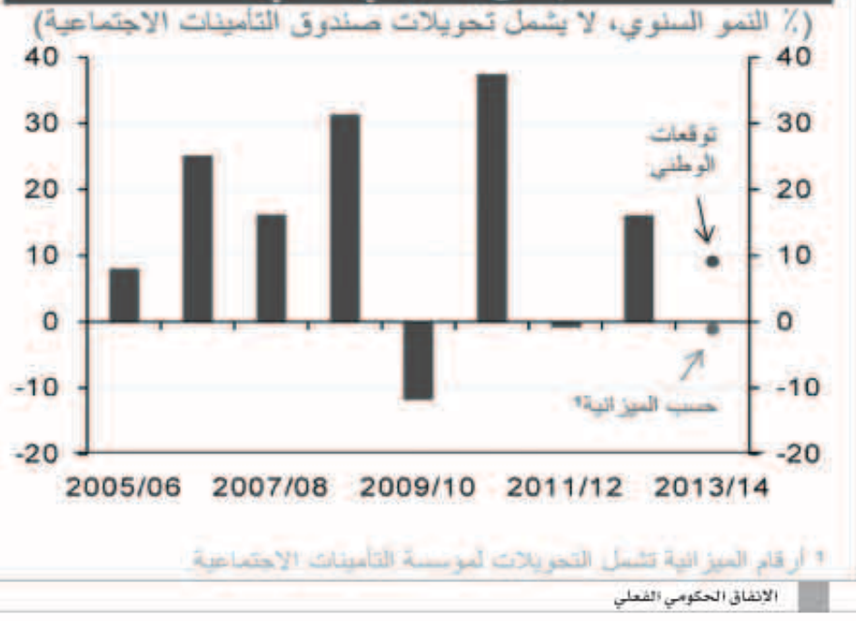

¹ أرقام الميزانية تشمل التحويلات لمؤسسة التأمينات الاجتماعية

الإنفاق الحكومي الفعلي

المصروفات المعتمدة في ميزانية 2014/2013 حسب النوع

(٪ نسبة من اجمالي المصروفات)

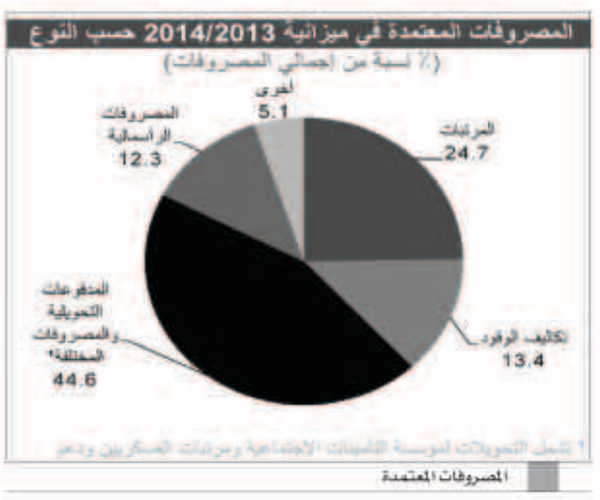

¹ تشمل التحويلات لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ومرتبات العسكريين ودعم

المصروفات المعتمدة

بحسب استطلاع دولي شمل أكثر من 100 مؤسسة مصرفية في المنطقة

«الأهلي المتحد» الأفضل إقليمياً في إدارة الأصول

حصد البنك الأهلي المتحد المركز الأول في قائمة أفضل مؤسسات إدارة الأصول في الشرق الأوسط لعام 2013، بحسب ما أظهرته نتائج أول مسح شامل من نوعه تجريه مجلة «إف تي إس إي جلوبال ماركتس» الدولية المرموقة لقطاع إدارة الأصول في المنطقة، متبوئا البنك بذلك موقع الصدارة بين سائر المصارف الإقليمية المشاركة الأخرى.

وكانت هذه المجلة الصادرة في لندن والمتخصصة في الأسواق المالية الدولية قد أجرت إستطلاعا لآراء خبراء ومسئولي إدارة الأصول في أكثر من 100 مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أدلوا فيه بتقييماتهم وترشيحاتهم لنحو64 مؤسسة مصرفية على أساس جملة من المعايير شملت مؤشرات الأداء ونطاق المنتجات والخدمات المقدّمة وفئاتها ومستوياتها، حيث قامت هيئة تحكيم المجلة بتصنيف وترتيب المؤسسات المالية الحائزة على 15 في المئة على الأقل من الترشيحات في كل فئة من فئات التقييم، ليحل البنك الأهلي المتحد أولاً في الترتيب على رأس قائمة ضمت أبرز وأكبر المصارف الإقليمية العاملة في المنطقة. وسوف تنشر المجلة نتائج هذا الإستطلاع مفصّلة في عددها الخاص لشهر سبتمبر القادم.

وفي تعليق على ذلك، قالت سوسن أبو الحسن، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة لمجموعة البنك الأهلي المتحد:» يسرنا أن نحظى بهذا التقدير الدولي المرموق خاصة وأنه يأتي محصلة لتقييم نخبة عريضة من ذوي الخبرة والإختصاص، الأمر الذي يعكس السمعة والمكانة الرائدة التي يتمتع بها البنك على صعيد إدارة الأصول والثروات وسجله الناجح في تحقيق عوائد إستثمارية جيدة للعملاء برغم تقلبات الأسواق وفي تطوير حلول وإستراتيجيات مبتكرة تلبي تطلعاتهم في حماية وتنمية وتنويع محافظهم الإستثمارية على المدى الطويل».

سوسن أبو الحسن

وأضافت السيدة أبو الحسن:» تتمثل الميزة التنافسية الأهمّ للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات بالبنك الأهلي المتحد في الجمع بين القدرات الواسعة التي يتيحها حضوره الإقليمي والدولي البارز في 7 أسواق رئيسية في المنطقة وبريطانيا وتعاونه الوثيق مع كبرى مؤسسات الإستثمار وإدارة الصناديق في العالم من جهة، وتوافر فريق العمل المحلي المحترف والموثوق الذي يتفهم المتطلبات الفردية للعملاء ويعمل على تلبيتها بكفاءة ومهنية من خلال تقديم أوسع مجموعة من المنتجات والحلول المتكاملة لإدارة الأصول معزّزة بأفضل مستويات الخبرة والمشورة والخدمة الشخصية».

«الدولي» سل م الفائز الثالث 100 غرام ذهب

إثر فوزه بالمرتبة الثالثة في السحب الثاني الذي أجراه بنك الكويت الدولي على حملته الترويجية تحت شعار « بطاقات فيزا الدولي ...بوابتك لربح الذهب » التي طرحها لعملائه على مرحلتين على أمتداد أربعة أشهر ، إستقبلت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في البنك إنتصار السويدي عميل البنك ، وعلى فريد علي محمد سلطان ، وسلمته جائزته الذهبية وهي عبارة عن 100 جرام من الذهب الخالص ، كواحدة من بين 13 جائزة ذهبية أخرى بلغت قيمتها الإجمالية عدد 2 كيلو ذهب.

وتوهت السويدي إلى أن بنك الكويت الدولي كان قد أطلق حملته التسويقية الكبرى « بطاقات فيزا الدولي... بوابتك لربح الذهب » كمكافأة منه لعملائه من حملة بطاقات « فيزا » بنوعيها الذهبية والبلاتينية ، وذلك في تاريخ 12 من شهر مارس الماضي وحتى تاريخ 8 يوليو من هذا العام على مرحلتين، أجري خلالهما سحبين أسعد بجوائزهما البالغة مقدار 2 كيلو من الذهب الخالص 13 صاحب وصاحبة حظ سعيد ، وأدخل البهجة والفرحة إلى قلوبهم ونفوسهم ، وذلك بحضور وإشراف ممثلين عن كل من وزارة التجارة والصناعة ، ووزارة الداخلية كجهات إشرافية ورقابية.

السويدي تسلم الفائز جائزته

السويدي التي أعربت في ختام تصريحها الصحافي عن سعادتها لتفاعل العملاء مع تلك الحملة التي فويلت بإستحسان كبير عكست كثافة المشاركة فيها، دعت بقية عملاء البنك الذين ليس لديهم أيا من بطاقات « فيزا» بأنواعها الثلاث «البلاتينية والذهبية والكلاسيكية « مراجعة إما من مقر البنك الرئيسي أو أيا من فروعه الـ 25 المنتشرة في كافة أنحاء البلاد للحصول عليها لضمان إستفادتهم من مزايا العروض الترويجية والتسويقية الجاذبة والمغرية ، والتي يحرص الدولي» على الإستمرار في طرحها لحملة بطاقاته تلك بين الحين والآخر ، خدمة لهم وتيسيرا عليهم في إدارة شئونهم المالية والحياتية الخاصة .

« برقان » يعلن عن الفائز في السحب الأسبوعي

اعلن بنك برقان عن اسم الفائز في حملة بنك برقان لحاملي بطاقات فيزا، وهو السيد جمال علي محمد سعد والذي فاز بمبلغ 2000 دينار.

يأتي اعلان الفائز ضمن العرض الذي اطلقه بنك برقان أخيرا لحاملي بطاقات فيزا. مقابل كل 20 دينارا ينفقها العملاء باستخدام بطاقات فيزا الائتمانية داخل أو خارج الكويت يحصل العملاء على فرصة واحدة لدخول السحب الاسبوعي، كما سيحصل العملاء ايضا على فرصة واحدة لدخول السحب عند استخدام بطاقات السحب الآلي الخاصة ببنك برقان خارج الكويت فقط . يبدأ السحب الاسبوعي في 14 يوليو وينتهي في 30 سبتمبر 2013.

يتماشى عرض بنك برقان مع التزامه المستمر بتقديم مزايا متعددة لكافة عملائه تناسب اسلوب حياتهم. لمعرفة المزيد حول كافة خدمات بنك برقان بالإضافة إلى مختلف العروض الذي يقدمها البنك، يتعين على العملاء زيارة اقرب فرع لبنك برقان او الإتصال على مركز الإتصال على الرقم 1804080. وللمزيد من المعلومات يمكن للعملاء زيارة موقع البنك الإلكتروني على www.burgan.com .

حسين: الكويت الرابعة خليجياً في إنتاج البتروكيماويات بنسبة ستة في المئة

«إيكويت» تشارك في ندوة الجمعية الأمريكية للمهندسين الكيميائيين بجامعة الكويت

جانب من المشاركين في الندوة

شاركت شركة ايكويت للبتروكيماويات في ندوة الجمعية الأمريكية للمهندسين الكيميائيين فرع جامعة الكويت الطلابي. وخلال الندوة، قال الرئيس التنفيذي لشركة ايكويت محمد حسين «تحتل دولة الكويت المرتبة الرابعة خليجيا من ناحية حجم الانتاج بنسبة ستة بالمائة، وذلك بعد السعودية التي لها نصيب الاسد بنسبة 68 في المئة ومن بعدها قطر وعمان على التوالي، حيث تملك دول الخليج حصة 13 في المئة من مجموع الانتاج العالمي خلال العام 2012».

واضاف حسين «النجاح لا يتعلق فقط بتحقيق الارباح وانجاز الخطط المرسومة، بل هو حصيلة العديد من العوامل التي من اهمها التكامل في كافة الجوانب ذات العلاقة لتحقيق التنمية المستدامة».

واوضح حسين «مع كون شركة ايكويت اول شراكة بتروكيماوية عالمية على مستوى الكويت والخليج، فان مجرد السبق في التاسيس لا يعني الافضلية او النجاح الفوري، فالاهمية تنبع من التنمية المستدامة بوجود موارد بشرية تشكل حجر اساس اي مؤسسة وتمتلك قدرات فاعلة على التطوير والتعامل مع مختلف التحديات والتعامل مع مختلف الاطراف ذات العلاقة من منطلق شعار الشركة «شركاء في النجاح»».

واكد حسين «بفضل مواردها البشرية المتميزة، خصوصا من مواطني دولة الكويت، استطاعت شركة ايكويت تحقيق العديد من الانجازات العالمية التي منها اطلاق اول مشروع في الشرق الاوسط لترشيد استخدام مياه المصانع واول مشروع في دولة الكويت لاستخلاص ثاني اكسيد الكربون واول جهة كويتية تحصل على شهادة واعتماد الرعاية المسئولة».

وفي ختام المشاركة، اجاب حسين على الاستفسارات التي قام بطرحها اعضاء الجمعية وغيرهم من الحضور حول شركة ايكويت والعديد من المحاور ذات العلاقة. وخلال الندوة، قام مجموعة من طلبة كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت باستعراض تجربتهم في التدريب الميداني بشركة ايكويت.